**هل من حلّ لأزمة تجاوز الدستور في لبنان؟**

01-03-2022 | 00:00 **المصدر**: "النهار"

**الأب صلاح أبوجوده اليسوعيّ\***

"ينشأ التعاطف بسهولة بين أممٍ لا تعرف بعضها بعضًا. ولكن ما أن تبدأ بالتواصل في ما بينها حتّى يتّقِد اختلاف مشاعرها وأفكارها ومعتقداتها، ويتهاوى كلُّ تعاطف" **(غوستاف لو بون)**.

تدفع أزمةُ الحكم التي أدّت إلى انهيارات غير مسبوقة في مختلف الحقول، وأزمة سلاح حزب الله وارتباط هذا الحزب بالجمهوريّة الإسلاميّة في إيران وتعاظم نفوذه الداخليّ، مرجعيّاتٍ محليّة ودوليّة عديدة إلى المطالبة باحترام الدستور سبيلاً إلى إنقاذ البلاد وضمان سيادته. ذلك أنّ الدستور يحدّد وظائف مؤسّسات الحكم في سبيل خدمة المواطنين، ويحصر السلاح بيد القوى الشرعيّة وقرار السلم والحرب بالحكومة، ويضمن مصلحة لبنان انطلاقًا من هويّته وانتمائه العربيَّين. وتُضيف بعض المرجعيّات المحليّة البُعد الحياديّ في الكلام على مصلحة لبنان وسيادته، إذ إنّ الحياد يبدو في صلب الميثاق الوطنيّ غير المدوّن الذي أصبح بالممارسة مُلحقًا لا ينفصل عن الدستور. غير أنّ السؤال الذي يُطرح يتّصل بالسبب أو الأسباب التي تجعل من تجاوز الدستور أو تهميشه حالة شبه مألوفة في لبنان، وكذلك مسألة السيادة. وفي هذا السياق، من المهمّ تسليط الضوء على أحد تلك الأسباب الرئيسيّة المتمثّل بالمسافة التي تفصل بين بُعد الدستور القيميّ وبُعده الإداريّ في الإطار اللبنانيّ. فمن المسلّم به دوليًّا أنّ مبادئ الدستور وقوانينه تُعبِّر عن القيم التي يعتنقها الشعب وتمثّل فلسفته في الحياة وتعطي تطوّره وجهة وتؤلِّف روابطه الاجتماعيّة. لا يمكن، بالتالي، الاكتفاء بالنظر إلى الدستور من زاوية دوره في تنظيم إدارة الدولة فحسب. وكذلك الأمر في ما خصّ سيادة الدولة التي تعبّر عن حرص الشعب على مصلحته العامّة المشتركة. وبكلام آخر، إنّ للسيادة بُعدًا شعبيًّا، إذ إنّها تُعبّر عن حاجات الشعب المتعدّدة. ولكن عندما ننظر إلى دور الدستور هذا في الواقع اللبنانيّ، نلاحظ أنّ ثمّة غموضًا يشوب البُعد القيميّ بسبب الخلفيّة الميثاقيّة، وهذا ينعكس سلبيًّا على البُعد الإداريّ.

يذكر إميل البستانيّ، صديق رجُلَي الاستقلال بشارة الخوري ورياض الصلح، في كتابه "الميثاق الوطنيّ ولبنان المستقبل" (1958)، ثلاث نقاط تُظهر بُعد الميثاق الوطنيّ في الدستور: أوّلاً، توزيع المقاعد النيابيّة على الطوائف بنسب معيّنة مع إعطاء الموارنة غالبيّة نسبيّة؛ وثانيًا، اعتماد القاعدة نفسها في ما خصّ الوظائف الحكوميّة؛ وثالثًا، تطبيق دستور 1926 الذي يمنح رئيس الجمهوريّة صلاحيّات واسعة. وترافق هذا الترتيب الداخليّ مع التسليم بحياد لبنان الخارجيّ مع الحفاظ على وجهه العربيّ. والمقصود من هذه النقاط واضح: من جهة، تطمين المسيحيّين من طريق منح الطائفة المارونيّة التي تمثّل الثقل المسيحيّ الديموغرافيّ والتاريخيّ منذ زمن الإمارة المعنيّة امتيازات كثيرة؛ ومن جهة ثانية، تثبيت استقلال الكيان اللبنانيّ عن أيّ كيان خارجيّ، مع الاحتفاظ بوجه لبنان العربيّ. وانطلاقًا من هذه الخلفيّة، اتّخذت البلاد شكل تجمّع طوائف متعدّدة عُبِّر عن تفاعلها بعضها مع بعض بشعار "العيش معًا"، ووضِع لإدارة عيشها هذا نظامُ حكمٍ اتّخذ شكل ترتيبات "غير متوازنة" يحتاج إلى حياد خارجيّ إلزاميّ لضمان استمراره. فبما أنّ القيمة الوطنيّة الأساسيّة، أي "العيش معًا"، ليست وحدويّة بل ترتيبيّة، فإنّ العوامل الخارجيّة قد تؤدّي إلى التأثير فيها سلبيًّا في منطقة شديدة الاضطراب. ولكن بما أنّ صيغة الترتيبات في الحكم غير متوازنة، فإنّ الاستقرار الداخليّ نفسه عرضة للاهتزاز عند أيّ تغيير قد يطرأ على أوضاع إحدى الطوائف الأساسيّة التي تكوّن المشهد الوطنيّ. وبالنظر إلى خلفيّة الطوائف الدينيّة والتاريخيّة، تصبح القيمة الوطنيّة الأساسيّة المذكورة نفسها مرفقة دائمًا بحالة حذر متبادل بين الطوائف إن لم نقل حالة خوف، مع كلّ ما ينتج من هذا الموقف النفسيّ من منافسة دائمة على السلطة مستترة حينًا وصريحة حينًا آخر، تفتح باب تدخّل العوامل الخارجيّة بسهولة.

من المفيد التذكير بأنّ الطوائف في لبنان تعمل بصفتها مجموعات تتجاوز عمل المجموعات الوظيفيّ المألوف ضمن حدود الدولة المعاصرة (supra-fonctionnel). فوظيفة المجموعات المألوفة عادةً تنحصر في السعي للحفاظ على ناحية معيّنة تخصّ المجموعة قد تكون، على سبيل المثال، العبادة أو التقليد أو اللغة أو غير ذلك. في حين أنّ وظيفة الطائفة في لبنان تشمل تقريبًا كلّ نواحي الحياة، بدءًا بالأحوال الشخصيّة ومرورًا بالقطاعات الصحيّة والتربويّة والاجتماعيّة، وصولاً إلى السلطة. لذا، تبدو الطائفة كيانًا شبه مستقلّ يتمتّع بشبه اكتفاء ذاتي، والسلطة وسيلة للحفاظ على هذا الكيان بل وتعزيزه. فكيف يمكن الدستور أن يُحترم في ظلّ افتقاره إلى البُعد القيميّ الإيجابيّ المشترك، وكذلك الأمر في ما خصّ موضوع السيادة؟

إنّ مشاركة القيادات السنيّة المتنامية في الحياة السياسيّة منذ عهد الاستقلال، دفعت بالعديد منها إلى المطالبة بصلاحيّات أوسع في الحكم وتضامن أكبر مع العالم العربيّ. وفي المقابل، أظهرت القيادات المارونيّة الأبرز حينها حذرها من تلك المطالب التي ترافقت مع دعوات متكرّرة إلى الوحدة العربيّة من داخل لبنان وخارجه، واعتبرت أنّ تمسّكها بالامتيازات في السلطة، ورفضها التعديل الدستوريّ، ضمانات للحفاظ على سيادة لبنان ونظامه واستقلاله وديمومته. فدخلت لعبة المطالب والضمانات في حلقة مفرغة، تحرّكها في العمق التوق إلى الوحدة العربيّة من جهة، ومن جهة ثانية، الخوف من ذوبان الكيان وفقدان الخصوصيّة في المحيط العربيّ الإسلاميّ. أمّا المخارج التي اعتُمدت، فحاولت إيجاد التوازن الهشّ بين "حياد لبنان" و"وجهه العربيّ". ولا عجب، على سبيل المثال، أن يكون صعود الناصريّة في العالم العربيّ الإسلاميّ قد أدّى إلى انقسام اللبنانيّين بين مؤيّد لها ومعارض، وأصبح السؤال الرئيسيّ في العام 1958 يتّصل بقبول عروبة لبنان أو رفضها، تلك العروبة التي فُهمت في إطار الوحدة العربيّة التي مثّلت الجمهوريّة العربيّة المتّحدة نواتها. غير أنّ لعبة توازن القوى الدوليّة والإقليميّة أخرجت لبنان من الأزمة بشعار "لاغالب ولامغلوب" الذي يعني استقرار الأوضاع من دون تجاوز أسباب الخلاف الأساسيّة. وبالتالي، بقي عمل السلطات الدستوريّة مترنّحًا وموضع التباس وصراع وتداخل، لأنّ التمثيل الطائفيّ في الحكم افتقر إلى البُعد القيميّ المشترك. ولا تزال البلاد تدور في الدوامة عينها، مع تغيير في اللاعبين المحليّين والإقليميّين.

لم يخلق البُعد الجمعويّ الطائفيّ الميثاقيّ قيمًا تنسجم مع بُعد الدستور الإداريّ وتسمح بحسن عمله. وإزاء هذا الواقع، يُطرح سؤال بشأن نصّ الدستور نفسه بصرف النظر عن البُعد الجمعويّ المذكور: هل يمكن أن نعتبر أنّ هذا الدستور يعبِّر عن قيمٍ موجودة في المجتمع اللبنانيّ أم أنّه مجرّد نسخة معدّلة لدستور فرنسيّ وُضع في ضوء قيم مشتركة توصّل إليها الفرنسيّون طوال عصور أُسقِطَت على لبنان؟ لا مجال للتوسّع هنا في أثر أفكار الحداثة الغربيّة في الدستور الفرنسيّ، وما أثارته تلك الأفكار من نقاشات وتيّارات مؤيّدة ومناهضة في الشرق الأوسط، ولا سيّما قبيل انهيار الإمبراطوريّة العثمانيّة؛ ولا مجال أيضًا للتوسع كيف تمّ ربط تلك الأفكار القيميّة من قبل العديد من المفكّرين والسياسيّين المسلمين العرب بسياسات الدول الغربيّة في العالم العربيّ، وبوجه خاصّ منذ تأسيس دولة إسرائيل. بل تكفي الإشارة إلى أنّ تلك الأفكار التي نجدها في الدستور اللبنانيّ اكتسبت وتكتسب بتزايد صفة القيم الشموليّة التي يتوق إليها كلّ إنسان. فإذا وضعنا جانبًا الفقرات التي تأتي على ذكر الطائفيّة بشكل أو بآخر، نجد أنّ الدستور اللبنانيّ يقوم على قيم الديموقراطيّة والحريّات العامّة والمساواة في الحقوق والواجبات وحقوق الإنسان. وفي حين أنّ البُعد الجمعويّ الطائفيّ يناقض تاريخيًّا وعمليًّا إلى الآن هذه القيم حتّى إلغائها، ويمنع عمل الدستور على أساسها، فإنّها متأصّلة في الثقافة المحليّة منذ أواخر الإمبراطوريّة العثمانيّة بفضل الانفتاح الثقافيّ، ولا تزال تنمو بالرغم من كلّ شيء. وخارجًا عن هذا التطوّر الذي يحتاج إلى جهود ثقافيّة وسياسيّة مستنيرة ومنهجيّة وجريئة تؤدّي إلى مصالحة حقيقيّة بين بُعد الدستور القيميّ وقد صار يُعبِّر عن حقيقة اجتماعيّة راسخة، وبُعد الدستور الإداريّ، سيبقى الحكم في لبنان فوضويًّا، بل أحيانًا لاعقلانيًّا، وسيبقى دور الدستور مجتزأ وملتبس، والسيادة هشّة.

**\*أستاذ في جامعة القديس يوسف**